أدلة الصناعة النَّحويّة عند المرابط الدلائي (ت 1090هـ) في اعتراضه على الدماميني (ت 827هـ)

في كتابه (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل)

أ.د صالح هادي القريشي

م.م ميساء طه خماس

الجامعة المستنصرية / كليَّة الآداب

المقدمة :

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنام ، وحبيب الله ، **محمد بن عبد الله** وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه ، ومن والاه ، واتّبعه إلى يوم الدِّين .

أمّا بعد :

أصول الاستدلال علم " يبحث فيه عن ادلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل" [1]. وهي أيضاً أدلة النحو التي يستعين بها النحوي في اثبات الحكم على الحجة و التعليل بعيدا عن التقليد ووصولا الى الجودة [2] . أوهي دليل النحو اتخذها لاثبات علة أو نفي حكم ، وقد يتخذ العلة سبيلاً له ودليلاً يقيم به أدلته[3]. وقد اهتم بها النحويون القدامى وقسموها إلى السماع والقياس والاجماع[4]. فأدلة النحو مهمة في صوغ القواعد وضبطها واستنباط الأحكام منها ، وهي الاساس في علم النحو، ودعامة اساسية لدراسة المذاهب وآراء النحاة المختلفة والمتباينة ، والموازنة بينها، والاحتكام إليها ، ولهذا درس النحاة في كل دليل من هذه الأدلة على اختلاف مذاهبهم ، وتعدد طرائقهم ، واختلاف عقائدهم ، وساتناول بايجاز موقف المرابط الدلائي وهو أحد علماء القرن الحادي عشر من هذه الأصول مما يصدر من احكام في اعتراضه على الدماميني وهو أحد علماء القرن الثامن في كتابه (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل)، وأرجو من الله إن يكون هذا البحث خالص لوجهه الكريم ، والله ولي التوفيق .

- أدلة النحو :

الدليل لغةً: الأدلة جمع؛ مفرده الدليل، ومن الفعل دلَّ، والدليل ما يُستدلُّ به، والدليل الدَّالُّ، وقد دَلَّه على الطريق، والدليل المرشد، أي هداه وأرشده، والدليل إبانة الشيء بأمارة تتعلّمها ، والأمارة في الشيء بمعنى العلامة ، ودَلَلْت بهذا الطريق عرفته [5] .

والدليل اصطلاحاً : " هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[6] ، وأدلة النحوعرفها أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) بقوله هي : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله"[7] ، وهو أيضاً " علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة الإجمالية من حيث هي أدلتُه وكيفيةُ الاستدلال ، وحالُ المستدل " [8] ، فالعلم ما أُورد على التعبير به في حدِّ أصول الفقه من كونه يلزم عليه فقدُه إذا فُقِدَ العالم به ؛ لأنه صناعة مدوَّنة مقرَّرة وُجِدَ العالم به [9] ، وأدلة النحو الغالبة أربعة هي السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب حال ، وذكر السيوطي أن ابن جني أدلة النحو ثلاثة السماع والإجماع، والقياس[10]، وابن الأنباري (ت 328 هـ) قال : " أدلة النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال"[11] ، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ، وقد تحصل هنا ممن ذكراهُ أربعة ، أي ابن جني (ت 392 هـ) وابن الأنباري .

1-السماع :

السماع -لغة -الاصغاء ، استمع له، وتسمع: اصغى [12]. وفي الاصطلاح : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القران وكلام نبيه 6 وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى ان فسدت الالسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا " [13] وقد عرف ابو البركات الانباري السماع بانه " كلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة " [14] . وعرفه الطنطاوي "الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ، ونبيه ، وكلام العرب "[15] .

والسماع من اهم الأصول والأدلة النحوية ، لذا كان له النصيب الاكبر من اهتمام النحويين القدامى فقد عدوه الاصل الاول من اصول الاستدلال وعليه بنيت القواعد والاحكام النحوية . وقد حرص ابن فلاح على التنبيه على ما هو مسموع بانه مسموع ليعطيه توثيقا خاصا ، فقد اكثر من عبارات تدل على السماع منها : (أكثر العرب ، من العرب ، وغيرها من العبارات) ، ولم يكتف بذلك ، بل جعل السماع معياراً في الحكم على صحة الراي او فساده عن طريق النظر في مطابقته كلام العرب أو عدم ذلك . فضلا عن مناقشته

الآراء ومن ثم تأييدها أو ردها . ومما عول فيه على السماع في **الزمن بين السين وسوف** :

السين وسوف حرفا تنفيس كما ذكر ابن مالك [16] ، وعند شرحهما ذكر آراء بعض النحاة بقوله : " وقال بعضهم : لو كانت السين بعض [17] سوف لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء ، وليس كذلك ، بل هي بسوف أطول ، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها"[18] .

وردّ ابن مالك هذا الرأي بقوله: " قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع"[19] ، فالسماع عند ابن مالك هو " وأما السماع ، فأن العرب عبرت بسيفعل ، وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ، فمن ذلك قوله تعالى : **{ ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ}** [20] ، وقوله تعالى : **{ ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې }** [21] ، وقوله تعالى : **{ پ پ ٹ}** [22] ، و**{ گ گ گ }** [23] ، ومنه قول الشاعر :

– وما حالةٌ إلا سَيُصْرفُ حَالُها إلى حالةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ [24] .

فهذا كله صريح في توافق سيفعل ، وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال من دون تفاوت في قرب وبعد ، إلا أن سيفعل أخف ، فكان استعمالها أكثر "[25] .

وخالف الدماميني ما جاء به ابن مالك بقوله : " أما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى : **{ ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ}** [26]، وقوله تعالى : **{ □ □ □ □ □ }**[27]، ولا حجة فيه لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخياً كثيراً لطائفة من المؤمنين ، وبالسين غير متراخٍ كثيراً [28] لطائفة أخرى ، إذ ليس في النصّ ما يدل على أن كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص ، والتعيين ، وكذا ما أورده من مثل السماع التي احتج بها ، وكل ذلك مما يتطرق إليه القدح [29] " [30] .

واعترض المرابط الدلائي على الدماميني مدافعاً عن ابن مالك بقوله : " بل الحق أن كلاً من المقيدين بالحرفين في الآيتين ، وغيرهما من سائر متمسكات المصنف متناً ، وحكماً كتساوي الموعود به في كل منهما في الاتصاف بالعظمة المرشح لعدم التفاوت ، سيما وقد أورد كلاً من الآيتين مورد الامتنان المقتضى اسناد الموعود به ، وعدم تنغيصه بشوائب التراضي في أندية القيامة ، ومواقف الجزاء ، وإنما تنفيس الفعل أي تأخيره باعتبار تباعد هاتيك المقامات ، وأيام الدنيا ظاهراً ، وان كان قريباً في الحقيقة **{ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ }** [31] وأما أنه ليس في النصّ ما يدل أن كليهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين ، فجوابه :

أن ليس فيه أيضاً ما يدل على أن كليهما لطائفتين ، فالحمل أنهما لواحدة لما ذكرنا وقوفاً مع الأصل متعين " [32] .

2- القياس :

القياس – لغة – هو ان تقدر شيئا على مثال شيء آخر، والمقياس المقدار: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما [33] . وفي الاصطلاح : " هو حمل فرع على أصل بعلة ، واجراء حكم الاصل على الفرع"[34]، وقد عرفه الزركشي (ت 794 هـ) بقوله : " القياس ان تحكم للثاني بما حكمت به للاول لاشتراكهما في العلة التي اقتضتك ذلك في الاول" [35]، وعرف أيضاً بانه: " حمل غير منقول على منقول في معناه "[36]. والقياس أحد أصول الاستدلال المعتمدة في النحو ، اهتم به النحاة عبر العصور وعلى اختلاف مذاهبهم . المرابط الدلائي – كغيره من النحاة – له موقف من القياس وموقفه هذا لا يختلف كثيراص عما ذهب إليه البصريون في تشددهم بالاخذ بالمسموع الذي يؤخذ به وتصح به القاعدة النحوية والقياس عليه ، ومن هذا ما ذكره سيبويه (ت 180 هـ) في القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب كان يرى ان القياس في عطف المعرف بالالف واللام على المنادى المرفوع ان يكون مرفوعا ، لو كان هو المنادى لتقدمته أي مثل : يا ايها الحارث ورفع معها صفة لها ؛ لأنها مبهمة يلزمها التفسير ، فصارت هي والحارث بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يا حارث ، وبذلك يكون القياس في مثل : يا زيد والحارث بالضم [37] فنجد المرابط الدلائي يعتد ويؤيد الاخذ بالسماع الصحيح إذا كان من الكثير الذي اعتمد عليه العرب فجمع بين السماع والقياس ، فهو كغيره من النحاة اهتم بالقياس ، ومن **ذلك مثال** ذكر في **قلب همزة حمراء بين والواو والياء عند التثنية :**

قال ابن مالك في هذا : " والمبدلة من أصل بالعكس ، وقد تقلب ياء ، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي " [38]، واستدرك الدماميني على قول ابن مالك ، وزاد عليه بقوله : " بل الكوفيين قاطبة "[39]، واعترض المرابط الدلائي عليه بقوله: " قلتُ: ولم أقف عليه لغيره ، ولو سلم الجواب ما أسلفناه جواباً عن قول المصنف قبل خلافاً للكسائي " [40] .

3- الاجماع :

الاجماع – لغة – جمع الشيء المتفرق جميعا ، ومنه اخذ معنى الاحكام والعزيمة على الشيء [41]

وفي الاصطلاح : " اجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة " [42] ، والمتتبع لكتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية ، والكوفية ، كالإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ، ومسائل خلافية للعكبري ، نجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لمّا يقررون من أحكام نحوية ، وإجماع المدرستين يعدُ السند القوي لكل نحوي يريد أن يقوي حجته النحوية ، فالإجماع هو دليلٌ من أدلة النحو اعتمد عليه البصريون والكوفيون في احتجاجهم للقضايا التي ختلفوا فيها ، فالإجماع " اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور ، أو على صورة التعبير "[43] ، إذاً الإجماع هو إجماع أهل العربية [44] على الأحكام النحوية ، فهو ليس حجة ؛ لأنه لا ينبني عليه تغيير حكم نحوي ، فلو أجمع النحاة على أن إعراب المضارع علته المشابهة للاسم ، لجاز لنا الخروج على هذا الإجماع بعلة أخرى ، إما مخالفة الحكم العام فلا [45] ، والمرابط الدلائي أحد هؤلاء الذين أخذوا بالإجماع في كتابه (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل) ، وبهذا نجد المرابط الدلائي في منهجه لا يخالف ما سار عليه العلماء واجتمعوا عليه فهو متواضع في المسألة يأخذ برأي الجمهور حتى لو كان لا يتفق معه ، **ومثال ذلك** ذكر في **إجراء الضمير المنفصل مجرى المتصل واجب الخفاء :**

قال ابن مالك في هذا : " فمنه واجبُ الخفاء " [46] ، أي " قصد توكيده بالبارز المطابق، وهو: أنا بعد أفعل، ونحن بعد نفعل، وأنت بعد البواقي"[47]، وذهب الدماميني في هذا بقوله : " قال ابن قاسم [48] : وقال الجوهري يجوز في الشعر قام هو ، وقام أنا ، وهو صحيح ؛ لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة [49]، وحكى عن المبرد (ت 285 هـ) [50] ، أنه أجاز ذلك في الشعر ، وغيره على معنى الحصر ، فقام أنا بمعنى ما قام إلّا أنا ، لكن قد أجاز سيبويه [51] في نحو : مررت برجل مكرمك هو أن يكون توكيداً ، وأن يكون فاعلاً " [52] ، واعترض المرابط الدلائي بقوله : " قلتُ : وقصر الدماميني ، فعزى بعض هذا لابن قاسم قاصراً عليه ، لكن أجاز سيبويه في (هو) من **{يد يد دّ }**[53]، ومررت برجل مكرمك ، وأن يكون تأكيداً أو فاعلاً ، وإذا جرى الوصف على غير ما هو له ، وابراز الضمير كان فاعلاً إجماعاً من أهل المصرين "[54] .

4 – التعليل :

التعليل : " هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ الى ما وراءها وشرح الاسباب التي جعلتها على ما هي عليه "[55] . وعرف أيضاً بانه " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة اوضح : هو الامر الذي يزعم النحويون ان العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة "[56] . اعتاد النحويون على اختلاف مذاهبهم منذ نشأة النحو العربي الاخذ بهذا الاصل . والمرابط الدلائي أحد النحاة الذين اهتموا بالتعليم فقد قال عنه في كتابه نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، فقد كان يكثر من التعليلات النحوية ولم يترك مسألة واحدة الا وذكر فيها اكثر من تعليل . وتعليلات المرابط الدلائي في كثير من الاحيان كانت مسائله النحوية تنجم عن سؤال ما يناقشه ويجيب عليه وكثيراً ما كانت تعليلاته تبدا بصيغة (لأن ، لأنها ، لهذا) وغيرها ، فهي عبارة عن جواب لسؤال مفترض يفترضه المرابط الدلائي ، أي هوأحد هؤلاء النحاة الذين أخذوا التعليل وسيلة لهم لتعليل كل ما جاء به النحو العربي من مسائل لغوية ، ونحوية ، فالتعليل عند المرابط هو الأداة التي يشهرها بوجه النحاة لتأكيد رأيه النحوي أو معارضته لرأي نحوي آخر كالدماميني ، **ومثال ذلك** ذكر في **دخول نون الوقاية على الفعل بين اللزوم أو عدمه :**

قال : ابن مالك في نون الوقاية : " ونون الوقاية اللازمة علامة الفعل ، وتلحق منه المتعدي ماضياً كان نحو : أكرمتني ، أو مضارعاً نحو : تكرمني ، أو أمراً نحو : أكرمني ، فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية ؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً "[57] ، وأبو حيان اعترض على كلام ابن مالك وعلل قوله ، ورده بقوله : " وهو مدخول[58] / لأنا قد وجدنا نون الوقاية تلزم في غير الفعل مع ياء المتكلم ، ووجدنا فعلاً تتصل به ياء المتكلم ، ولا يلزم معه النون ، فمثالُ الأول قولهم : عَلَيْكَني ولا يجوز عَلَيْكي ، فهذه النون لزمت اسم الفعل في هذا ونحوه ، ومثالُ الثاني فعلُ التعجب ، فإنه نُقل أنه لا تلزم نون الوقاية فيه ، فتقول: ما أَحْسَنَني ! وما أَكْرَمني ! وو الأكثر ، وما أَحْسَني ! وما أَكْرَمي ! وعلى هذا الوجه بَنى بعضُ الأدباء فقال :

– يا حُسْنُهُ إِذْ قال ما أَحْسَنِي ويا لِذاكَ اللفظِ ما أَعْذَبَهْ [59] " [60] .

والدماميني عنده تعليل آخر يخالف ما جاء به أبو حيان بقوله : " وأورد عليه أبو حيان أنها لا تلزم في أفعل التعجب مع أنه فعل فنقلوا أنه لا يجوز قليلاً ما أحسني ، وعلى ذلك بنى بعض الأدباء قوله :

يا حُسْنُهُ [61] إذ قال : ما أحسني .

ورد بأن العلامة لا يجب انعكاسها ، وأن (أحسن) البيت اسم تفضيل ، و(ما) استفهامية وأورد على المصنف أيضاً أنها لازمة في عليكني ، ورويدني ونحوهما من أسماء الأفعال ، فأجاب بمنع اللزوم بدليل (عليك بي) ، و(رويد بي) ، وفيه نظر : لأن المفهوم من كلامه أن علامة الفعل كون ياء المتكلم لا تتصل به إلا محجوزة عنه بنون [الوقاية] ، والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بعامل آخر ، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن إلاَّ محجوزة عنه بنون الوقاية كما أنها لا تتصل بالفعل إلاّ كذلك ، وأيضاً فلأن معنى عليك في عليك زيداً ليس معنى عليك في عليك بزيد ، فالأول بمعنى الزم ، والثاني بمعنى التصق ، فالذي معه الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه ، والباء معدية لا زائدة كما يوهمه كلامه " [62] .

وذكر المرابط الدلائي أن تعليل الدماميني الذي علله قد سبقه إليه غيره بقوله : "قلت وقد سبقه ابن قاسم [63] إلى الاشارة إليه ، والنظر فيه ، فليس من نتائج فكره " [64] .

5 – استصحاب الحال :

هو من الأدلة المهمة عند النحاة ، إذ يبين حال اللفظ ، وما يستحقه في الأصل عند قيام عدم دليل النقل عن الأصل [65] ، فالنحاة استدلوا به في مواضع متعددة من مسائلهم النحوية على الرغم من ضعفه ، وقلة استعماله عندهم ؛ لأن العربي صاحب سليقةٌ فصيحةٌ ، فما وافق السماع بطل كل ما يناقضه ، فالاستصحابُ هو البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء كانت هذه الصورة ، صورة الحرف ، أم الكلمة ، أم الجملة [66]، فالاستصحاب هو استخراج المعقول من المحسوس ، فهو يختلف عن القياس في أصل الوضع أو القاعدة ، فهو تجريد للصورة الأصلية للكلمات ، والجمل ، أي التمسك بالأصل بمعنى التمسك باستصحاب الحال ، فالأصل في استصحاب الحال الحكم حتى يقوم دليلٌ على غيره ، واستصحاب الحال لا يتحقق إلا بحكم سابق ، وهو الأصل أو مسألة وقع فيها الشك بين استمرار الحكم السابق ، أو إعطائه حكماً جديداً ، أو باعتبار الأصل ؛ لأن

الأصل هو اليقين ، والشك لا يقع اليقين باستصحاب الحال قاعدة اليقين[67] ولأن استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة ، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليلٌ[68] فالأصل هو الدليل الأقوى عند النحاة ،فإذا وجد الأصل لا حاجة إلى الإتيان بالفرع ؛ لأنه سيكون مستصحباً للحال ، وهو دليلٌ ضعيفٌ ، إذا وجد الأصل بطل كل ما ليس له صلة به أو يُعدُ فرعاً منه ، والمرابط الدلائي كغيره من النحاة حاول في بعض الأحيان أن يلجأ إلى أضعف الأدلة ، وهو استصحاب الحال ليكون دليلاً على خلاف ما يريد أن يعارضه ، أو يذهب برأيه إليه ، **ومثال ذلك :**

ذكر في **دلالة الكلمة بين الإفراد والتركيب عند الإعراب (الأصل والفرع) :**

الكلمة من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ لها تأثيرها في إظهار المعنى داخل النصّ الذي يراد التعبير عنه ، فلولا اجتماعها جميعاً داخل النصّ ، ونسجها نسجاً منتظماً مرتباً لما تم المعنى ، وإظهار المراد منه والإعراب له التأثير الأكبر في بيان ، وإظهار هذه المعاني بتأثيره في إعطاء حركة آخر الكلمة داخل النصّ نحو (ما أحسن زيد) لو نصب (زيد)، وفتح نون (أحسن) لإحتمالية مفعولية (زيد) ، وفعلية (أحسن)، و(ما) اسمية، والمراد هنا التعجب، وإذا رفع (أحسن)، وجر (زيد) لأصبحت (أحسن) اسم تفضيل ، و(زيد) مضاف إليه ، و(ما) استفهامية مبتدأ ، وإذا رفع (زيد)، فـ(أحسن) هنا فعل ماضٍ ، و(ما) نافية غير عاملة ، وهنا تنفي (حسن) عمل (زيد) ، فهذا دليل على ان للإعراب الأثر الكبير في إظهار المعنى المراد له ، وهو الأصل[69]، وعند ابن مالك المعاني المعارضة ضربان **أحدهما :** ما يعرض قبل التركيب كالتصغير، والجمع ، والمبالغة ، والمفاعلة ، والمطاوعة ، والطلب ، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه ، فلا حاجة الى الإعراب بالنسبة إليه، وهو الفرع ، **والآخر** : ما يعرض مع التركيب كالفاعلية، والمفعولية ، والإضافة ، وكون المضارع مأموراً به أو معطوفاً أو علة أو مستأنفاً ، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة ، فتفتقر الى إعراب يميز بعضها من بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا في الإعراب ، وهو الأصل لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب ممكن أن نعدّهُ هو الأصل ؛ لأن معانيه قاصرة عليه فجعل قبوله لها واجباً ؛ لأن الواجب لا محيص عنه ، والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو : لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنه يحتمل أن يكون نهياً عن الفعلين

مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني ، فالجزم دليل الأول والنصب دليل الثاني ، والرفع دليل الثالث ، وهو الفرع ، ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول : لا تُعنَ بالجفاء ومدح عمرٍو ، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمرواً ، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو ، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم ، وإعراب الفعل في القوة والضعف أي في الأصل والفرع ، فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعاً[70]، وخالفه أبو حيان فجاء بأصل آخر بأن للكلمة معاني إذا جاءت مفردة نحو: (من) فإنها ابتدائية لغاية معينة وتبعيضية وبيانية ، فهي من الحروف لا يفهم المراد منها إلا في التركيب [71] ، وعقّب الدماميني في الأصل والفرع على أبي حيان بقوله : "قلتُ لا يرد لأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا المعاني الإفرادية "[72]، واعترض المرابط الدلائي عليه بقوله: " وهو مدفوع بأنا لا نسلم كونها افرادية بل طارية [73] بالتركيب لعدم تمييز هذه المعاني وتفهمها منها حال الافراد بل حال التراكيب" [74]، إذاً هي هنا فرع ، وليست أصلاً في الكلام العربي .

6 – الرأي النحوي :

الرأي النحوي هو الدليل الآخر الذي يذهب إليه النحاة بحثاً على القواعد ، والأحكام النحوية التي تؤيد رأيهم النحوي ، أو هو محاولة لتفسير الظاهرة اللغوية التي لم تأخذ طابعها الشكلي في العملية النحوية ، فهو رديف الحكم النحوي ، وسلاحٌ للمناقشة ، ووسيلة العالم لإثبات رأيه النحوي ، أو معارضة رأي نحوي آخر ، فأصبح الرأي النحوي محترماً لدى النحاة ، مقبولاً عندهم ؛ لأنه إصابة من قوة النظر ، وسلامة الذوق ، والمرابط الدلائي كغيره من النحاة يلجأ إلى إثبات رأيه النحوي باعطاء ما يقوي ما ذهب إليه عن طريق جلب بعض الآراء النحوية لعلماء آخرين في توضيح ما أراد به من تفسير في مسألة ما ، **ومثال ذلك :**

ذكر في **جواز دخول (أَنْ) المصدرية على فعل الأمر :**

قال ابن مالك : " من الموصولات الحرفية (أنْ) الناصبة مضارعاً ، وتوصَلُ بفعل متصرف مطلقاً ، ومنها (أنْ) وتوصل بمعموليها " [75] .

قال أبو حيان : " ولا يقوى عندي وصل (أنْ) بفعل الأمر لوجهين :

أحدهما : أنه إذا سَبكتَ من (أنْ) وفعل الأمر مصدراً فات المعنى الأمر المطلوبُ ، والمدلول عليه بالصيغة ففرق بين : كتبْتُ إليه بالقيام ، وكتبْتُ إليه بأنْ قُمْ .

والآخر : أنه لا يوجد من لسان العرب : يعجبني أنْ قُمْ ، ولا أحبَبْتُ أنْ قُمْ ، ولا عجبتُ مِنْ أنْ قُمْ فكونُ ذلك مفقوداً في لسانِهم دليل على أنها لا تُوصَل بفعل الأمر ، ولو وصُلت بفعلِ الأمرِ لَوُجدَ ذلك في لسانهم كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع تقول : أعجبني أنْ قامَ زيدٌ ، وأحببتُ أنْ قامَ ، وعجبتُ مِنْ أنْ قامَ ، ويُعجبني أنْ يقومَ زيدٌ ، وأحبُّ أنْ يقومَ زيدٌ ، وأما ما حكى سيبويه [76] من قولهم : كتبْتُ إليه بأنْ قُمْ فالباء زائدة مثلها في :

.... **لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ** [77] " [78] .

وبهذا خالف أبو حيان أبن مالك في هذا الموضع .

وردّ الدماميني على هذا بقوله : " وأما وصلها بالأمر فخالف فيه أبو حيان ، وزعم أنها لا توصل به ، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ (أنْ) فيه تفسيرة ، واستدل بدليلين :

أحدهما : أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر .

الآخر : أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصح أعجبني أن قم ، ولا كرهت أن قم ، كما يصح ذلك مع الماضي ، ومع المضارع .

ذكر ابن هشام : والجواب عن الأول ، أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر ، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي ، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور [79] .

قلتُ [80] : هذا فيه تسليم لفوات معنى الأمرية عند السبك ، وهو قابل للمنع ، فقد جرت عادة الزمخشري [81] بتجويز صلة (أن) بالأمر والنهي ، ومعناه السبك مصدر طلبي ، وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى : **{ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ}** [82]، فقال : (أن) الناصبة للفعل ، أي إنا أرسلناه بأن أنذر قومك ، أي قلنا له أنذر ، أي بالأمر بالإنذار . انتهى . فعلى هذا تقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بأمر أو نهي ، نحو : كتبت إليه بأن قم ولا تقعد ، أي بالأمر بالقيام ، والنهي عن القعود ، ولا يفوت معنى الطلب في الجملة ، وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات معنى الأمرية كفوات معنى المضيّ والاستقبال ، وذلك لان السبك مفوت لمعنى الأمر أصلا ، ورأساً ؛ لأن اللفظ – حينئذ – لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة ، وليس السبك بمفوت للدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكلية ؛ لأن المصدر حدث ، ويلزم من وجوده وجود الزمان ، فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام ، فلم تفت الدلالة عليه بالكلية ، ولا يلزم من تجويز الأول .

ثم قال ابن هشام[83]: والجواب عن الثاني ، أنه إنما امتنع ما ذكره ، لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكره ، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية (كي) لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه [84] : كتبت إليه بأن قم ، وأجاب : بأنها محتملة للزيادة مثلها في قوله :

.... **لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ** [85]

وهذا وهم فاحش ؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلاَّ على الاسم أو ما في تأويله . انتهى كلامه .

قلتُ [86] : ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع ، ولا سيما سائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع ، فادعاء خلاف ذلك – في (أنْ) من بين أدوات النصب – خروج عن النظائر ، ولا دليل لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي ، إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة .

فالأول : نحو : أرسلت إليه أن قم أولا تقم ، ومنه : **{ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ}** [87] **والآخر** : نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو بأن لا تقم ، فـ(أن) – فيه – زائدة زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر ، والمعنى : كتبت إليه بقم ، أو بلا تقم ، أي بهذا اللفظ ، فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمل " [88] [89] .

واعترض المرابط الدلائي على الدماميني بقوله : " قلتُ : وقد أوهم رحمه الله أن ذلك من عنده يأته ، وقد تقدمه ابن الصائغ (ت 776 هـ) وليس بتمام ، كما قال ابن الشمني (ت 872هـ) [90] : لأن الذي ألزمه ابن هشام أثير الدين إنما هو نفس المضي والاستقبال، ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليهما عند التأويل بالمصدر وضعاً والتزاماً .

ثم قال ابن هشام : والجواب على الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره ، لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالانشاء ، لا كما ذكر ، ثم ينبغي أن لا يسلم مصدرية (كي) لعدم وقوعها فاعلاً أو مفعولاً ، وإنما تخفض بلام التعليق[91]، ثم مما يقطع به على بطلان قول حكاية سيبويه : كتبت إليه بأن قم ، وأجاب : باحتمالها الزيادة مثلها في قوله : (لا يقرأن بالسور) ، وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الزيادة أو غيرها إنما تدخل على الأسماء

أو ما في تأويلها، قال ابن الصائغ : أين الانشاء إذا قدرت بالمصدر ، بل أين الجملة ؟ إن هي إذ ذاك إلا مفرد ، ولا يمتنع تعلق عامة الأفعال به ، ثم لو سلم ذلك في الكراهية والإعجاب ، فماذا يفعل ببقية الأفعال أن طرد الحكم ، فلا معنى لنفي التعلق عن هذين خاصة فان قال هما في كلام المستدل ، قيل : إنما وقعا على سبيل التمثيل [92].

قلتُ[93]: وبهذا يتبين خطأ الدماميني في التعليق : أي مانع من تعلق الإعجاب والكراهة بالانشاء أي أعجبني الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به ، وقد أسلفنا أن الموصولة بأمر (أو نهي) مقدرة مع صلتها بمصدر طلبي ، وإذ ذاك فلا يظهر مانع ، إذ لا تتعقل انشائية في لفظ الأمر ، في أعجبني الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به ، حتى تدعى تعلق إعجاب وكراهية بها ، ولكونها مصدر أمر ، ولا دلالة للمصادر على الانشائية إجماعاً ، ما لم تنب عن الأفعال الأمرية كـ(ضرب الرقاب)[94] ، وندلاً زريق المال [95] .

والدعائية – كسقياً لك – ورعياً – ، فقد يدعى فيها اقتطافاً من أفعالها ، والحق ، وأما أنه أسلف أن الموصولة بأمر أو نهي مقدرة مع صلتها بمصدر طلبي، فقد أسلفنا [96] نحن أن التحقيق غيره وقوفاً مع مقتضى الصناعة " [97] .

– الخاتمة :

كانت لنا وقفة طويلة مع المرابط الدلائي في كتابه (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل) فجئنا الى بحثه النحوي عند نقطة انطلاق ثابتة هي (أدلة الصناعة النحوية) والدليل هو دعامة اساسية في تحقيق القاعدة النحوية وكلما كان الدليل موثوقاً كلما كانت القاعدة اشمل واعم . ولتحقيق قواعد نحوية تحوز على صفة القبول استعان النحاة بأدلة يجري بها تثقيف المادة النحوية اهمها السماع والقياس ، وتوصلتُ إلى أهم النتائج التالية:

- كان المرابط الدلائي معلماً للنحو في وطنه فعندما سجل نحوه في كتاب كان الاسلوب التعليمي المتمثل بطرح الاسئلة والافتراضات شائعا فضلاً عن بيان علل الاحكام الواردة في كتابه ولكن كل ذلك باسلوب بعيد عن التعصب والغموض .
- غالباً ما كان يقدم السماع على القياس ، وهو . بهذا . التزم موقف البصريين في نقد السماع الكوفيين .
- تنوعت اعتراضات المرابط الدلائي على الدماميني ، فاستعمل السماع بجميع أنواعه من القرآن الكريم ، والقراءات ، والقياس النحوي ، والإجماع ، والعلة ، واستصحاب حال ،

وردهُ أيضاً بالرأي النحوي لكي يعترض على ما جاء به الدماميني من رأي في المسائل النحوية .

الهوامش :

(1) الاقتراح : 27 .
(2) ينظر: لمع الادلة في أصول النحو : 80 .
(3) ينظر: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : 99 .
(4) ينظر: الأصول ، تمام حسان : 71 .
(5) ينظر: لسان العرب : مادة (دلّ) .
(6) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 82 .
(7) لمع الأدلة : 80 ، وينظر : الإغراب في جدل الإعراب : 45 .
(8) الاقتراح : 21 ، وارتقاء السيادة : 99 .
(9) ينظر: الاقتراح : 21 ، وارتقاء السيادة : 99 .
(10) ينظر: الخصائص : 1 / 189 ، والاقتراح : 9 .
(11) الإغراب في جدل الإعراب : 45 ، وينظر لمع الأدلة : 81 .
(12) ينظر: لسان العرب ، مادة (سمع) : 162/8 .
(13) الاقتراح : 48 .
(14) لمع الادلة في اصول النحو : 81 .
(15) ارتقاء السيادة في علم اصول النحو : 47 .
(16) ينظر: شرح التسهيل : 1 / 29 – 32 .
(17) ينظر: في كتابي التذييل والتكميل ونتائج التحصيل ذكر كلمة (فرع) بدلاً من (بعض) ، ينظر : التذييل والتكميل : 1 / 100 ، ونتائج التحصيل : 1 / 240 .
(18) شرح التسهيل : 1 / 32 .
(19) شرح التسهيل : 1 / 32 .
(20) سورة النساء : 146 .
(21) سورة النساء : 157 .
(22) سورة النبأ : 4 .
(23) سورة التكاثر : 3 .
(24) الشاهد بلا نسبة ، شرح التسهيل : 1 / 32 ، والجنى الداني : 60 ، وهمع الهوامع : 2 / 594 ، ونتائج التحصيل : 1 / 240 .
(25) شرح التسهيل : 1 / 32 ، وينظر : تعليق الفرائد : 1 / 105 – 107 ، ونتائج التحصيل : 240/1 – 242.
(26) سورة النساء : 146 .
(27) سورة النساء : 162 .
(28) والصحيح أن تكتب بالجر ؛ لأنها مضاف إليه .
(29) قدح يقدح قدحاً ، فهو قادح ، مقدوح مفعول ، قدح ذهنه في الأمر ، اقتدح الأمر دَبَّره ونظر فيه ، قدح زناد فكره في الأمر : فكر فيه طويلاً ، استغرق في التفكير وأمعن فيه ، ينظر : لسان العرب: مادة (قدح) .
(30) تعليق الفرائد : 1 / 106 ، وينظر : نتائج التحصيل : 1 / 240 – 241 .
(31) سورة النحل : 77 ، ينظر : نتائج التحصيل : 1 / 241 .

(32) نتائج التحصيل : 1 / 241 .
(33) ينظر: لسان العرب : مادة (قيس) : 70/8 ، والصحاح : مادة (قيس) : 968/3 .
(34) لمع الادلة في اصول النحو : 93 .
(35) شرح اللمع : 65/1 .
(36) ارتقاء السيادة في علم اصول النحو : 61 .
(37) ينظر: الكتاب : 306/1 ، والمدارس النحوية ، د . شوقي ضيف : 53 .
(38) شرح التسهيل : 1 / 93 ، وينظر : تعليق الفرائد : 1 / 261 – 262 ، ونتائج التحصيل : 456/2 – 457 .
(39) تعليق الفرائد : 1 / 262 ، وينظر : نتائج التحصيل : 2 / 457 .
(40) نتائج التحصيل : 2 / 457 .
(41) ينظر: لسان العرب ، مادة (جمع) : 409/9
(42) الاقتراح : 88 ، وينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : 55 ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 433
(43) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 126 ، ونظرية الأصل والفرع : 179 ، والبحث النحوي في كتب علل القراءات : 32 ، (أطروحة دكتوراه) .
(44) ينظر: الاقتراح : 169 .
(45) نظرية الأصل والفرع : 182 .
(46) شرح التسهيل : 1 / 118 .
(47) شرح التسهيل : 1 / 118 .
(48) ليس الجوهري هو من قال هذا عند ابن قاسم بل قال هذا الجرمي (ت 225 هـ) ، ينظر : شرح التسهيل للمرادي: 141 ، والدليل على صحة ما جاء به ابن قاسم ، فأبو حيان ذكر في كتابه نص الجرمي كما جاء به ابن قاسم ، ينظر: التذييل والتكميل : 2 / 133 ، وبحثت في كتاب الصحاح للجوهري ، ولم أجد ما ذكره الدماميني من نصٍ له أو رأي في المسألة .
(49) قال ابن عصفور (ت 669 هـ) : " فوضع الضمير المنفصل ..... موضع الضمير المتصل ..... للضرورة ، وقول طرفة :

– اصرمت حبل الحي أم صرموا يا صاح بل صرم الحبال هم .

يريد : بل صرموا الحبال ، فوضع أيضاً الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل ، لما اضطر إلى ذلك " ، الضرائر : 260 – 261 ، وشرح أبيات المغني : 3 / 267 .
(50) ينظر: المقتضب : 1 / 261 – 262 في (باب الضمير المضمر المتصل) .
(51) ينظر: الكتاب : 1 / 6 ، 350 .
(52) تعليق الفرائد : 2 / 20 ، وينظر : نتائج التحصيل : 2 / 534 – 535 .
(53) سورة البقرة : 282 .
(54) نتائج التحصيل : 2 / 534 – 535 .
(55) أصول النحو العربي لابن السراج : 108 .
(56) العلة النحوية ، مازن المبارك : 91 .
(57) شرح التسهيل : 1 / 22 .
(58) كلمة (مدخول) بمعنى الضعيف أو فاسد أو مهزول ، ينظر : المعجم الوسيط : مادة (دَخَلَ) .
(59) الشاهد لأبي عبد الله بن الفراء الضرير نسبه بهذا محقق كتاب التذييل والتكميل رقم الهامش (6) وينظر : التذييل والتكميل : 1 / 66 ، وفي كتاب تعليق الفرائد فالبيت مجهول القائل وهو ناقص بدون تكملة البيت (يا حسنه) فقط ، وينظر : تعليق الفرائد : 1 / 89 ، وفي كتاب نتائج التحصيل البيت مجهول القائل ، ولكن المرابط الدلائي ذكره من ضمن مجموعة من الأبيات وهي :

يا محسناً مالك لم تحسن	**إلى نفوس في الهوى متعبة**
طرزت بالورد وبالسوسن	**صفحة خذ بالسنا مذهبة**
وقد أبى صرفك اجتنى	**منها فقد ألسعتني عقربة**
يا حبذا نور اقاح بدا	**جنى ينثر ألفاظه معربة**
يا حسنه إذ قال ما أحسني	**ويا لذاك اللفظ ما أعذبه**
قلت له كلك عندي سنى	**وكل ألفاظك مستعذبة**
ففوق السهم ولم يخطني	**ومذ رآني ميتا أعجبه**

ينظر : نتائج التحصيل : 1 / 212 .

(60) التذييل والتكميل : 1 / 66 .

(61) الشاهد لأبي عبد الله بن الفراء الضرير نسبه بهذا محقق كتاب التذييل والتكميل رقم الهامش (6) وينظر: التذييل والتكميل : 66/1، وفي كتاب تعليق الفرائد فالبيت مجهول القائل وهو ناقص من دون تكملة البيت (يا حسنه) فقط، وينظر: تعليق الفرائد: 89/1 ، ونتائج التحصيل : 1 / 212 .

(62) تعليق الفرائد : 1 / 89 – 90 ، وينظر : نتائج التحصيل : 1 / 212 – 213 .

(63) ذكر ابن قاسم المعروف بـ (المرادي أو ابن أم قاسم) قوله في هذا : " نحو : أكرمني يكرمني أكرمني ، فإن كان اتصالها غير لازم ، لم يستدل بها على الفعلية ؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل ، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً ، قاله المصنف ، ويشكل بأنها تلزم في اسم الفعل نحو : عليكني كما سيذكر في موضعه ، وقد أجاب المصنف عن هذا في باب التعجب فقال: بعد استدلالهِ على فعلية ما أفعل بلزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم ما نصه ؛ ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني ، فإنه قد يقال : عليك بي ، ورويد لي ، فيستغنى فيها عن نون الوقاية بالباء واللام . انتهى . وفيه نظر " ، شرح التسهيل للمرادي : 72 .

(64) نتائج التحصيل : 1 / 213 .

(65) ينظر: لمع الأدلة : 86 ، والاغراب : 46 .

(66) ينظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة : 141 – 143 .

(67) ينظر: نظرية الأصل والفرع : 183 .

(68) ينظر: نظرية الأصل والفرع : 183 .

(69) ينظر: الإيضاح في علل النحو : 77 ، وعلل النحو : 198 – 199 .

(70) ينظر: شرح التسهيل: 39/1 ، وتعليق الفرائد: 126/1–127، ونتائج التحصيل: 268/1–269.

(71) ينظر: التذييل والتكميل : 1 / 124 – 125 ، ونتائج التحصيل : 1 / 268 .

(72) تعليق الفرائد : 1 / 127 ، وينظر : نتائج التحصيل : 1 / 268 .

(73) الطارئةُ مؤنث الطارئ ، ومعناها (الداهية التي لا يعرف من حيث أتت) تاج العروس : مادة (طرَأ) والمربط كتبها (طارية)

(74) نتائج التحصيل : 1 / 268 .

(75) شرح التسهيل : 1 / 217 ، وينظر : تعليق الفرائد : 2 / 270– 273 ، ونتائج التحصيل : 811/2 – 814

(76) ذكر سيبويه هذا المسألة في (هذا باب ما تكون فيه أَنْ بمنزلة أَيْ) ، ينظر : الكتاب : 3 / 162 – 165 .

(77) الشاهد للراعي النميري ، تمامه : **هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرةٍ سُودُ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ** ديوانه : 122

(78) التذييل والتكميل : 3 / 148 – 149 .

(79) ينظر: مغني اللبيب : 1 / 29 – 30 .

(80) أي الدماميني .

(81) ينظر: الكشاف : 4 / 467 .

(82) سورة نوح : 1 .

(83) ينظر: مغني اللبيب : 1 / 29 – 30 .
(84) ينظر: الكتاب : 3 / 162 – 165 .
(85) الشاهد للراعي النميري ، تمامه : **هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أحْمِرةٍ سُودُ المحاجِرِ لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ** ديوانه : 122 .
(86) أي الدماميني .
(87) سورة نوح : 1 .
(88) تعليق الفرائد : 2 / 270 – 273 ، وينظر : نتائج التحصيل : 2 / 811 – 814 .
(89) وهذا النصّ الذي ذكره الدماميني مأخوذ كله عن ابن هشام، ينظر: مغني اللبيب: 1/29– 30 .
(90) ينظر: المصنف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني : 1 / 61 – 62 .
(91) نتائج التحصيل : 2 / 813 – 814 .
(92) ينظر: المصنف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني : 1 / 62 .
(93) أي المرابط الدلائي .
(94) **{ فَضَرْبَ الرِّقَابِ}** ، سورة محمد :
(95) هذا جزء من بيتين ذكرهما سيبويه في كتابه من دون نسبة الى أحد وهما :
– **يَمُرّون بالدّهْنا خِفافاً عِيابُهمْ ويَخْرُجن من دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ .**
– **على حِينَ ألْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهِم فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ .**
الكتاب : 1 / 115 – 116 ، وشرح الأشموني : 1 / 26 ، ولسان العرب : مادة (ندل) ، وابن عقيل نسبه الى أعشى همدان ، شرح ابن عقيل : 1 / 151 .
(96) ينظر: نتائج التحصيل : 2 / 812 .
(97) المصدر نفسه : 2 / 813 – 815 .

– المصادر والمراجع :

* القران الكريم .

– **إرتقاء السيّادة في علم أصول النحو** ، يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت 1096هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الانبار للطباعة والنشر ، العراق ، الطبعة الأولى ، 1411هـ – 1990م .

– **الاصول** ، دراسة ابيستمولوجية لاصول الفكر اللغوي العربي ، د . تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 م .

– **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، (د.ط) ، (د.ت) .

– **أصول النحو العربي** ، الدكتور محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1407هـ – 1987 .

- **الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو** ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، (د.ط) ، 1377هـ – 1957 م .
- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق وتعليق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، مكتبة الآداب ، مصر – القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1430 هـ – 2010 م .
- **الإيضاح في علل النحو** ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) ، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة مصر – القاهرة ، (د.ط) ، 1378هـ – 1959م .
- **البحث النَّحوي في كتب علل القراءات القرآنية وبيان معانيها وحججها** ، خالد عبود حمودي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 1429هـ – 2008 .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205 هـ) تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، مطبعة الكويت ، (د . ت) .
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، أبو حيان محمد بن يوسف الاندلسي (ت745 هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، سوريا – دمشق ، الطبعة الأولى ، 1421هـ – 2000م
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827 هـ) ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، السعودية – الرياض الطبعة الثالثة ، 1426 هـ – 2005 م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، بدر الدين الحسن بن القاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية للطباعة و النشر ، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ – 1992 م .
- **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ، 1374هـ – 1955م .
- **ديوان الراعي النميري** ، تحقيق راينهرت ڤايپرت ، دار النشر فرانتس شتاينربڤيسبان، لبنان – بيروت ، (د.ط) ، 1401هـ – 1980 .
- **الشاهد و اصول النحو في كتاب سيبويه** ، د . خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى 1394 – 1974 م .

- **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك** ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الغدير ، إيران – قم ، الطبعة الرابعة ، 1432هـ – 2011م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق عبد العزيز رباح أحمد ، دار المأمون للتراث ، سوريا – دمشق ، الطبعة الأولى ، 1398هـ – 1978م .
- **شرح الاشموني على الفية ابن مالك** ، أحمد بن محمد بن منصور الاشموني (ت 929 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المصطفى الباب الحلبي ، الطبعة الثانية ، 1358هـ – 1939 م .
- **شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله أبن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت 672 هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422 هـ – 2001 م .
- **شرح التسهيل للمرادي** بدر الدين الحسن بن القاسم المرادي (ت 749 هـ) ، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة جزية الورد ، ومكتبة الإيمان ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1427هـ – 2006م .
- **شرح اللمع** ، أبو القاسم بن برهان عبد الواحد علي الاسدي ابن برهان العكبري (ت 456 هـ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ – 1984 م .
- **الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية** ، اسماعيل بن حماد ابي نصر الفارابي الجوهري المتوفي الجوهري في حدود (400 هـ) ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، الطبعة الثانية ، 1399 هـ – 1979 م .
- **ضرائر الشعر** ، علي بن مؤمن الاشبيلي ابن عصفور (ت 669 هـ) ، تحقيق السيد ابراهيم محمد ، دار الاندلس ، لبنان بيروت ، الطبعة الأولى ، 1400 هـ – 1980 م .
- **علل النحو** ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381 هـ) ، تحقيق محمود محمد نصّار ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422هـ – 2002م .
- **الكتاب** ، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، مصر – القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ – 1988 م .

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538هـ) ، شرحه وضبطه يوسف الحمادي ، مكتبة مصر بالفجالة ، مصر ، (د.ط) ، (د.ت) .
- **لسان العرب** ، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ابن منظور (ت 711 هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، (د . ت) .
- **المدارس النحوية** ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، مصر – القاهرة ، 1972 م .
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة و دار الفرقان ، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ – 1985م .
- **المعجم الوسيط** ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزّيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد على النجار ، دار الدعوة للتأليف والطباعة ، تركيا – استانبول ، (د.ط) ، 1410هـ – 1989 م
- **العلة النحوية** ، الدكتور مازن المبارك ، دمشق ، 1972 م .
- **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب** ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن جمال بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت ، (د.ط) ، 1407هـ – 1987م .
- **المقتضب** ، محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ،، الطبعة الأولى ، 1963 م .
- **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام** ، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت872هـ) ، المطبعة البهية ، مصر ، 1954م .
- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل** ، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت 1090هـ) تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، ليبيا – بنغازي ، (د.ت) ، (د.ط) .
- **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، الدكتور حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عَمان – الأردن الطبعة الأولى ، 2001م .

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر، (د.ط) (د.ت) .